النظرية العلمية والنظرية الفلسفية

د. د. رفائيل
ترجمة د. صالح فيلالي
معهد علم الإجتماع

عادة ما يستعمل مفهوم «النظرية السياسية» بمعنى «النظرية الفلسفية» لكن هناك فرق واضح بين العمل النظري لكل من علماء السياسة وفلاسفة السياسة. ونفس الشئ يمكن أن يقال عن النظرية الإجتماعية والفلسفة الإجتماعية.

إن فكرة الدراسات الرجتماعية يمكن أن تستعمل بمعنى واسع أو في إطار محمود. إذ تتضمن في عناها الواسع كل شئ له علاقة بناشاطات الناس داخل المجتمع بما في ذلك الدراسة السياسية. وفي معناها الضيق تهتم الدراسات السوسيولوجية بجوانب المشاطات الإجتماعية التي لا تشكل مواضيع العلوم الإجتماعية الأخرى مثل السياسة والإقتصاد. ومن الدراسات السوسيولوجية نذكر العائلة، الدين والتربية كمؤسسات إجتماعية.

عندما نتحدث عن الفلسفة الإجتماعية فإنما نتحدث عنها بمعناها الواسع، فهي ذات مجال أوسع من الفلسفة السياسية. وبطريقة مماثلة فإن النظرية الإجتماعية أوسع بكثير من نظرية العلوم السياسية.

إن النظريات التي توصل إليها علماء الإجتماع والسياسة هي نظريات علمية هدفها شرح الحقائق الإجتماعية والسياسية. فالعلوم الإجتماعية كالعلوم الطبيعية لا تقتصر على حقائق الأفراد بل رنها تحاول شرحها كأمثلة لقوانين عامة، وإن محاولة إيجاد تلك القوانين هي في حد ذاتها مظه من مظاهر النظرية العلمية. إلا أنه حتى الان فإن كل من علم الرجتماع وعلم السياسة لم يحققا نجاحا كبيرا في هذا المجال، ومع ذلك هناك الكثير من الفرضيات رشحت لتكون كقوانين يعتمد عليها في شرح الكثير من الظواهر الإجتماعية والسياسية. وكأمثلة على ذلك النظرية الماركسية التي تقول بأن التحول من مجنتمع إلى آخر هو عادة نتيجة للصراع الطبقي والذي يرجح في نهاية الأمر إلى التغير في قوى الإنتاج. المثال الثاني الذي يمكن عرضه في هذا المجال «القانون الحديدي لحكم الأقلية» جاء به Michels والقائل بأن «أي تنظيم بما في ذلك التنظيمات التي تبدأ ديمقرلظيا، يجب أن ينتهي تحت رقابة مجموعة صغيرة.»

المثال الثالث يمكن أخذه من مجال العلوم السياسية ومؤداه أن أي نظام سياسي ذو تعددية حزبية يودي إلى حكومة غير مستقرة.

إن مثل هذه الفرضيات قد تكون غير صحيحة لكنها تبقى كمحاولات لإجاد قوانين يمكن أن تساهم في شرح بعض الظواهر الإجتماعية، في حين أن الفلسفة الإجتماعية تختلف عن العلوم الإجتماعية في تحليلها لقضايا المجتمع، وذلك إنطلاقا من نظرتها المعيارية إلى الأشياء بمعنى آخر، إذر كانت النظرية السوسيولوجية تتعامل مع الحقائق الوضعية مبنية على معيير ونماذج مثالية لمجتمعات أو حكومات تبين لنا ماذا يجب أن يكون ومذا يجب أن نفعل وكمثال على ذلك جمهورية أفلاطون التي يصف لنا فيها مؤلفها مجتمعا مثاليا أو طرباويا. لكن لا يجب أن يفهمان مثل هذا الوصف قد انطلق من فراغ أو من لاشئ. في الحقيقة أن مجرد وصف مجتمع مثالي ينطوي في حدا ذاته على نقد المجتمع القائم. فالفلسفة الإجتماعية هي في الحقيقة فرع من الفلسفة وهي تطبيق للفكر الفلسفي حول المجتمع والدولة. وقد أخذت الفلسفة السياسية أشكالا مختلفة أهمها النقد التقييمي للمعتقدات وتوضيح المفاهيم.

التقييم النقدي للمعتقدات

يمكن القول أنه من أهداف الفلسفة السياسية الكلاسيكية -الغربية- التقييم النقدي للمعتقدات، حيث حاولت أن تجد أساسا عقلانية للقبول أو رفض بعض المعتقدات التي عادة ما تؤخذ على علاتها بدون أي مبرر. إذن فاختلاف الفلسفة عن العلم يمكن في أن الأولى تهتم بالبحث عن مبررات للبرهنة على وجود ظواهر معينة أو رفضها في حين أن الثاني يهتم بالبحث عن تفسير علمي لتلك الظواهر

انطلاقا من فرضيات أو تساؤلات معينة تهدف إلى نفس الغاية، أي رفض أو اثبات الظواهر المدروسة مع التركيز على التفسير السببي الذي لا يهم الفيلسوف بدرجة كبيرة. فحاجة الفيلسوف إلى البحث عن الأسس العقلانية لإثبات أو رفض أي نع من المعتقدات عادة ما تبرز عندما يكون هناك شك في صحة اعتقاد كان في السابق مسلم به خاصة إذا كان هذا المعتقد يتناقض مع المعتقد الجديد، وكمثال على ذلك تحي العلم الحديث لبعض معتقدات الديانات القديمة كالإعتقاد القائل بأن الأرض ثابتة وأن الشمس والقمر يسبحان حولها. ومن جهة أخرى نلاحظ أن نظرية التطور الداروينية تتناقض تماما مع نظرة الدين إلى مسألة الخلق. منذ أن أصبحت النظريات الجديدة في صراع مع المعتقدات التقليدية طرحت ثلاثة احتمالات لخلق حالة من الإنسجام وهي كما يلي:

1- يمكن نبذ المعتقدات التقليدية باعتبارها خرافات مبنية على تصورات أو أدلة ناقصة.
2- يمكن رفض المعتقدات الجديدة على أساس أن الأدلة المقدمة كانت أقل وثوقا من الوحي الإلاهي.
3- يمكن تعديل أحد المعتقدين أو كلاهما حتى يكون هناك نوع من التوافق والإنسجام بينهما.

فالإحتمال الثاني قوبل بالرفض على أساس أن المعتقدات الجديدة كانت مقنعة بطرق غقلانية، في حين أن الإحتمالين الأول والثالث تم اقتراحهما من طرف فلاسفة المعرفة كطريقتين يمكن بواسطتهما أو بواسطة أحدهما حل مسألة التناقض أو اللاتجانس بين المعتقدات التقليدية والمعتقدات الجديدة. فالفلسفة تستمر في وجودها عن طريق النقد المتواصل، فهي تبرز من خلال الشك ونقد الأفكار الموجودة وتبقى نشطة وصحية إذا أخذت بعين الإعتبار النقد الذاتي، لذا فإن ظهور إطار فلسفي جديد للإجابة على مشكلة كانت قد برزت في البداية خارج الفلسفة يؤدي حتما إلى إحداث حلقة للنقاش الفلسفي حول الإطار نفسه وكذلك حول المشكلة التي انتجته.

إن ما يجب الإشارة إليه اليوم هو أن هدف الفلسفة التقليدية أصبح غير موثوق فيه وذلك للأسباب التالية : إذا كان معتقد ما قد برهن عليه عقلانيا يجب أن يخضع إلى معيارين. فالأول يتمثل في الإنسجام ومنطقية وسائل اختباره، لكن الإنسجام وحده غير كاف لجعل معتقد أو مجموعة من المعتقدات تقبل عقلانيا. فرضا أن لدينا مجموعة من المعتقدات كل منها منسجم داخليا، لكن أي منها غير منسجم مع بعضها البعض في نقاط معينة كما الحال بالنسبة لإختبار النظم أو المقاييس الهندسية. كيف نعرف أي المقاييس يجب أن تقبل،

ولذا نحن في حاجة إلى معيار ثاني إذا كان الفلايسفة مؤهلين لإختبار التماسك والإنسجام فإنهم ليسوا في وضعية خاصة تسمح لهم بتحديلد الحقائق التي لها صلة بالموضوع، فاختصاصهم هو التفكير الواضح وليس البحث الحقيقي المنظم الذي هو من مهام العلم. وعليه فإن كثيرا من الفلاسفة يؤكدون اليوم بأن العلم هو الذي يحدد ما إذا كان معتقد ما صحيح أو زائف، وحتى إذا كان هناك معتقد خاص لا يمكن بحثه علميا يجب الا نسأل هل هو حقيقي أو زائف.

وتبرز هذه الصعوبة بدرجة أكبر عندما نأتي إلى موضوع الفلسفة التطبيقية (فلسفة الأخلاق، الفلسفة الإجتماعية، والفلسفة السياسية). فالمسألة ليست في تحديد ماهو صحيح وما هو زائف وإنما تحديد ما هو مناسب وما هو غير مناسب، ما هو جيد ما هو رديئ. فالقيم ليست حقائق بالمعنى المؤلوف للكلمة. وإذا كان هناك معنى يمكن أن تعالج فيه القيم كحقائق فليس هناك إجراء مسلم به يجعلنا نقرر أي قيمة من بين مجموع القيم المتصارعة يمكن أن نعتبرها حقيقية أو موضوعية، فليس هناك علم يمكن أن يدلنا على ذلك، ومن الصعب أن نقول ماهو النوع الآخر من البحث الذي يمكن أن يقوم بذلك. مثلا إذا كانت شعوب مختلفة لها أفكار متباينة وغير متطابقةج فما هو النظام الذي يكون صالحا للمجتمع، أو إذا كانت بعض البلدان قد تبنت المبادئ الديقراطية وأخرى تبنت المبادئ الشيوعية فكيف يمكن أن نناقش عقلانيا لمصالح نظام ضد نظام آخر.

توضيح المفاهيم

وفقا لتفسير الفلسفة التقليدية فإن توضيح المفاهيم يعتبر كعامل مساعد في خدمة الهدف الأول لتقييم المعتقدات. ومن أجل أن نعرف رذا كان معتقد ما يمكن الإحتفاظ به أولا، وهل هو منسجم داخليا ومع المعتقدات الأخدى يجب أن نفهم بالضبط ما هو المعتقد وماذا يتضمن. نحن نحتاج أن نعرف بوضوح ماذا يعني المفهوم المستخدم فيه. وهكذا فإن الفلسفة تهتم أكثر بمعاني الأفكار العامة أو المفاهيم. فالمفهوم هو فكرة عامة تنطبق على مجموعة من الأشياء، مثلا مفهوم «الطالب» ينطبق على الطالب س، ص و ج فالمطلوب هو معرفة أسماء هؤلاد الطلبة حتى نستطيع التمييز بينهم. ويلاحظ أن هناك كثير من الأفكار الإجتماعية والسياسية مثل مفهوم المجتمع، السلطة، الطبقة الإجتماعية، العدالة، الحرية، والديمقراطية لا تعتبر فقط كمفاهيم عامة بل أنها غامضة أيضا.

في محاولتها لتوضيح الأفكار العامة حددت الفلسفة لنفسها ثلاثة غايات مترابطة وهي: تحليل وتركيب وتحسين المفاهيم. والمراد بالتحليل هو تحديد عناصر المفهوم مثلا يمكن تحليل أو تعريف مفهوم السيادة بأنها السلطة الشرعية العليا مع تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها المفهوم وهي السلطة

الشرعية التشريعية، العليا. أما المقصود بتركيب المفاهيم هو توضيح العلاقة المنطقية بين المفاهيم المستعملة، مثلا يمكن إبراز العلاقة المنطقية بين مفهومي الحق والواجب عن طريق تحديد متى يكون أ له حق على ن ، وهذا يدل ضمنيا على أن ن عليه واجب نحو أ. والمراد بتحسين المفاهيم فهو التوصية بتعريف أو إستعمال يمكن أن يساعد على توضيح المفهوم أو تماسكه كأن مثلا أن مفهوم السيادة يمكن إستعماله فقط ليدل على السلطة الشرعية وليس على قوة الدولة. إلا أن الكثير من الفلاسفة المعاصرين يرفضون مسألة «التقييم المفاهيم» كهدف حقيقي للفلسفة كما رفضوا من قبل مسألة «التقييم النقدي للمفاهيم»

معتمدين في ذلك على نفس الحجة التي تقول : ليس من مهام الفلسفة أن تقرر ماهو أحسن وماهو أسوء أو تقول بأن التغيير في إستعمال فكرة ماسوف يمون نحو الأحسن. يبدو أن موقف هؤلاء الفلاسفة يعود إلى اهتمام الكبير بفلسفة المعروفة على حساب الفلسفة التطبيقية.

إن المفاهيم المدروسة في فلسفة المعروفة تتجه نحو التغيير البطئ وفي بعض الأحيان ربما لا تتغير على الإطلاق، وإذا سبق وإن كانت هناك تغييرات فإنها عادة ماتكون نتيجة للتقدم العلمي لذا من الممكن أن نقول أن الفيلسوف غير مؤهل لتقديم توصية قصد تحسين مفهوم ما، بل أن مهمته تتمثل في شرح وتوضيح الطرق التي استعمل فيها المفهوم عموما أو أهمية التغيير الذي حدث في المفهوم نتيجة للتطور العلمي.

إن هذه الفرضية قد لا تنطبق على بعض المفاهيم المدروة في الفلسفة التطبيقية خاصة في الفلسفة التطبيقية خاصة في الفلسفة السياسية والإجتماعية. إذ يلاحظ أن الأفكار والمؤسسات الإجتاعية التي صاحبت المجتمعات القبلية والفلاحية بقيت ثابتة نسبيا لمدة طويلة. لكن المجتمعات التي تحدث أو تولد أفكار فلسفية حولة بنائها وحول الأفكار المصاحبة له هي جم إلى حد بعيد إلى تغييرات يمكن إدراكها، وهذا يؤدي حتما إلى تغييرات في معاني الأفكار، مثلا أن معاني أفكار العدالة والإستحقاق والقيمة في أدبيات المجتمع اليوناني القديم.